

سعر برميل النفط الكويتي ينخفض إلى 60.97 دولار

التسوية 62.01 دولار للبرميل وزادت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 23 سنتا لتغلق عند 52.51 دولار للبرميل.

السعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الاسواق العالمية أنهت عقود خام القياس العالمي مزيج برنت جلسة التداول مرتفعة 70 سنتا لتسجل عند

انخفاض سعر برميل النفط الكويتي 35 سنتا في تداولات أول أمس الجمعة ليبلغ 60.97 دولار مقابل 61.32 دولار للبرميل في تداولات الخميس الماضي وفقا

خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2019

ارتفاع معدل السيولة اليومي للبورصة إلى 30.9 مليون دينار



قال تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن الإصلاح وسيولة بورصة الكويت: إن كان لا بد من تقديم نموذج يدل على نجاعة جهود الإصلاح، فقد جسدت البورصة الكويتية مثل هذا النموذج، لم يكن درب الإصلاح لها ميسراً، واحتاج إلى سياسات وقرارات جراحية، وفي النهاية، أتى بثماره. أهم مؤشرات النجاح هو مؤشر السيولة، والمتابع لحركة السيولة منذ بداية العام الجاري يلاحظ ذلك الارتفاع، فالمعدل اليومي لقيمة التداول ارتفع من 11.5 مليون دينار كويتي للشهر الخمسة الأولى من عام 2018، ومن 20.7 مليون دينار كويتي للشهر الخمسة الأولى من عام 2018، إلى 30.9 مليون دينار كويتي للشهر الخمسة الأولى من عام 2019، وإلى 31.5 مليون دينار كويتي منذ بداية العام الجاري ولغاية نهاية الأسبوع الثالث.

صحيح أنه لا زالت هناك الكثير من

الملاحظات ما يحتاج إلى بعض الجهد وبعض الوقت لكي يتحسن، ولكن، زخم السيولة رغم غياب سياسات إصلاح مالي واقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي، ورغم سخونة الأحداث الجيو سياسية في الإقليم، يعتبر تطور إيجابي لافت لا بد من نسب معظمه إلى الإصلاحات الجزئية ضمن البورصة، والتي تمت. أولى الملاحظات هي أن تدفق الأموال الأجنبية إلى البورصة، وهو أمر طيب، لا بد من وضعه تحت المجهر والتحوط من احتمالات انسحاب تلك الأموال الساخنة في أي لحظة، ولعل تفعيل دور صناعة السوق المحليون بخفض من تلك المخاطر. ثاني الملاحظات، هو الانحراف الشديد في توزيع تلك السيولة، فنحو نصف شركات السوق الأول 9- شركات من أصل 19 شركة- استحوذت على نحو 73.1% من كامل سيولة البورصة خلال العام الجاري وحتى نهاية الأسبوع الثالث، وعلى النقيض من ذلك، نحو

والتعامل معها. تلك الملاحظات لا تقلل من قصة نجاح إصلاحات البورصة، والأمل هو في انتقال عواها الحميدة إلى إصلاح الاقتصاد الكلي، فالتناضح لا تتحقق بالإعلان عن الإصلاحات، وإنما بأسبقية العمل من أجل تحقيقها.

قيمة أدنى بما نسبته 34.8- بالمئة عن شهر أبريل 2019

انخفاض في سيولة سوق العقار إلى 238.2 مليون دينار خلال مايو



ذكر تقرير الشال الأسبوعي عن سوق العقار المحلي - مايو 2019، تشير آخر البيانات المتوفرة في وزارة العدل - إدارة التسجيل العقاري والتوثيق - (بعد استبعاد كل من النشاط الحرقي ونظام الشريط الساحلي) إلى انخفاض في سيولة سوق العقار في مايو 2019 مقارنة بسيولة أبريل 2019، حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات لشهر مايو نحو 238.2 مليون دينار كويتي، وهي قيمة أدنى بما نسبته 34.8% عن مستوى سيولة شهر أبريل 2019 البالغة نحو 365.1 مليون دينار كويتي، وكذلك أدنى بما نسبته 14.5% مقارنة مع سيولة مايو 2018، عندما بلغت السيولة آنذاك نحو 278.5 مليون دينار كويتي.

بين نحو 225.4 مليون دينار كويتي عقوداً، ونحو 12.8 مليون دينار كويتي وكالات. وبلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 580 صفقة، توزعت ما بين 560 عقوداً و 20 وكالات. وحصصت محافظة الأحمدية أعلى عدد من الصفقات بـ 250 صفقة وممثلة بنحو 43.1% من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تليها محافظة حولي بـ 97 صفقة وتتمثل نحو 16.7%، في حين حظيت محافظة الجبراء على أدنى عدد من الصفقات بـ 32 صفقة ممثلة بنحو 5.5%. وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 107 مليون دينار كويتي، منخفضة بنحو 44.3% مقارنة مع أبريل 2019 عندما بلغت نحو 192.2 مليون دينار كويتي، وانخفضت نسبة الاستثمالي نحو 94.5 مليون دينار

خلال الربع الأول من العام الحالي

«الدولي» يحقق 6.28 مليون دينار أرباحاً صافية



ورد في تقرير الشال الأسبوعي عن نتائج بنك الكويت الدولي - الربع الأول 2019: لقد أعلن بنك الكويت الدولي نتائج أعماله للربع الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن صافي ربح البنك (بعد خصم الضرائب) بلغ نحو 6.28 مليون دينار كويتي، بانخفاض مقداره 1.45 مليون دينار كويتي نسبتة نحو 18.7%، مقارنة بنحو 7.73 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2018. ويعزى هذا الانخفاض في مستوى الأرباح الصافية، إلى انخفاض الإيرادات التشغيلية مقابل ارتفاع المصروفات التشغيلية، وعليه، انخفض الربح التشغيلي للبنك بنحو 1.11 مليون دينار كويتي، ليصل إلى 8.75 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 9.86 مليون دينار كويتي.

بعد أن كان عند نحو 37.6% خلال الفترة المماثلة من عام 2018. شو تشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعاً بلغ قدره 79 مليون دينار كويتي ونسبته 3.6%، ليصل إلى نحو 2.248 مليار دينار كويتي مقابل نحو 2.169 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2018، وارتفع بنحو 271.9 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 13.8% عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2018 بلغ نحو 1.976 مليار دينار كويتي، وارتفع بند مدنيون تمويل بنحو 30.7 مليون دينار كويتي أي نحو 1.9%، ليصل إلى نحو 1.636 مليار دينار كويتي (72.8% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 1.606 مليار دينار كويتي (74% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2018، وارتفع بنحو 20.8% أو نحو 281.9 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.355 مليار دينار كويتي (68.6% من إجمالي الموجودات) في الفترة نفسها من عام 2018. وبلغت نسبة إجمالي مدنيون تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 85.2% مقارنة بنحو 81.8%، وارتفع أيضاً، بند

18.5% - وارتفعت قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 36.7 مليون دينار كويتي، أي ارتفعت بنحو 2.7% مقارنة مع أبريل 2019 حين بلغت نحو 35.7 مليون دينار كويتي، وارتفعت مساهمتها من جملة السيولة إلى نحو 15.4% مقارنة بما نسبته 9.8%. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال 12 شهراً نحو 52.8 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر مايو أدنى بنحو 30.5% - عن متوسط آخر 12 شهراً. وبلغ عدد صفقاته 120 صفقة مقارنة بـ 37 صفقة لشهر أبريل 2019، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لشهر مايو 2019 بمعدل أبريل 2019 والبالغ نحو 965 ألف دينار كويتي، أي بانخفاض

بحدود 68.3% - ولا بد من التنويه، أن هناك ارتفاع كبير وربما استثنائي في عدد صفقات النشاط التجاري ما أدى إلى انخفاض كبير في معدل قيمة الصفقة، ويعزى ذلك إلى تداول محلات صغيرة في من الجانب الجديدة. وعند مقارنة إجمالي تداولات شهر مايو بمثيلها للشهر نفسه من السنة الفائتة (مايو 2018) تلاحظ أنها حققت انخفاضاً من نحو 278.5 مليون دينار كويتي إلى نحو 238.2 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 14.5% - كما أسلفنا. وشمل الانخفاض سيولة نشاط السكن الاستثماري بنسبة 27.7% - سيولة نشاط السكن الخاص بنسبة 2.4% وسيولة النشاط التجاري بنسبة 0.1% -

أصدرت وزارة التجارة والصناعة الكويتية أمس السبت ثلاثة قرارات بإلغاء تراخيص ثلاث شركات لمدة ستة أشهر لعدم مزاولتها النشاط الذي أنشئت من أجله. وأضافت (التجارة) في بيان صحفي أن الإغلاق يأتي عملاً لنص المادة 11/3 من القانون رقم 111 لسنة 2013 في شأن تراخيص المحلات التجارية. وأوضحت أن قرارات الإلغاء نصت على العمل بها من تاريخ صدورهما وإخطار الشركات المذكورة به بالإضافة إلى نشره بالجرية الرسمية.

«التجارة» تلغي تراخيص ثلاث شركات لعدم مزاولتها نشاطها



استحوذوا على 46 بالمئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة

الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين في تداولات البورصة

مستحوذين بذلك على 75% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (80.4% للفترة نفسها 2018)، ليبلغ صافي تداولاتهم الوحيدون بيعة بنحو 332.358 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على استمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته في البورصة المحلية.

ولغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المباعة نحو 19.9% (14.5% للفترة نفسها 2018)، واشتروا ما قيمته 653.257 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المباعة نحو 328.459 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 10% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (11.3% للفترة نفسها 2018)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر شراءً بنحو 324.798 مليون دينار كويتي، أي أن ثقة المستثمر الخارجي إلى إزداد في البورصة المحلية، وذلك مؤشر على زيادة شهية المستثمرين من خارج إقليم الخليج بعد إصلاحات الأخيرة.

ولغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي قيمة الأسهم المباعة نحو 5.2% (5% للفترة نفسها 2018) أي ما قيمته 169.834 مليون دينار كويتي، في حين بلغت نسبة أسهمهم المباعة نحو 4.9% (6.9% للفترة نفسها 2018) أي ما قيمته 162.274 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم شراءً وبنحو 7.560 مليون دينار كويتي.

وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه إذ أصبح نحو 80% لكويتيين، و14.9% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و 5.1% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 81.2% لكويتيين، و5.9% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و 12.9% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي للفترة نفسها من عام 2018، أي أن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية، حيث كان النصيب الأكبر للمستثمر المحلي ونصيبه إلى انخفاض، بإقبال أكبر من جانب مستثمرين من خارج دول مجلس التعاون الخليجي يفوق إقبال نظرهم من داخل دول المجلس، ولا زالت غلبة التداول فيها للأفراد.

وارتفع عدد حسابات التداول النشطة قليلاً، ما نسبته 0.4% ما بين نهاية ديسمبر 2018 ونهاية مايو 2019، مقارنة بانخفاض بنسبة 22.2% - ما بين نهاية ديسمبر 2017 ونهاية مايو 2018. وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية مايو 2019 نحو 14.619 حساباً أي ما نسبته نحو 3.76% من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 14.589 حساباً في نهاية أبريل 2019 أي ما نسبته نحو 3.75% من إجمالي الحسابات للشهر نفسه، أي بار تفاع بلغت نسبته 0.2% خلال مايو 2019.

أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها «حجم التداول في السوق الرسمي طبقاً لجنسية المتداولين» عن الفترة من 01/01/2019 إلى 31/05/2019، والمختصر على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت. وأفاد التقرير إلى أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين ونصيبهم إلى انخفاض، أي باتجاه ارتفاع مبيعاتهم وانخفاض مشترياتهم، إذ استحوذوا على 46% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (40.1% للشهر الخمسة الأولى 2018) و 40.1% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (40.8% للشهر الخمسة الأولى 2018). وبيع المستثمرون الأفراد أسهماً بقيمة 1.511 مليار دينار كويتي، كما اشتروا أسهماً بقيمة 1.318 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً وبنحو 192.510 مليون دينار كويتي.

وثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع المؤسسات والشركات ونصيبه إلى ارتفاع مشترياتهم وانخفاض مبيعاتهم، فقد استحوذ على 31.8% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (28.6% للفترة نفسها 2018) و 20.4% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (25.9% للفترة نفسها 2018)، وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 1.044 مليار دينار كويتي، في حين باع أسهماً بقيمة 670.885 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الوحيد شراءً وبنحو 373.359 مليون دينار كويتي.

وثالث المساهمين هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ) فقد استحوذ على 26.2% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (19.1% للفترة نفسها 2018) و 21.7% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (20.5% للفترة نفسها 2018)، وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 862.759 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 714.870 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعاً وبنحو 147.889 مليون دينار كويتي.

وأخر المساهمين في السيولة هو قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 7.4% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (15% للفترة نفسها 2018) و 6.4% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (10% للفترة نفسها 2018)، وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 243.128 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 210.167 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعاً وبنحو 32.960 مليون دينار كويتي.

ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون من الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهماً بقيمة 2.797 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 85.1% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (81.9% للفترة نفسها 2018)، في حين اشترى أسهماً بقيمة 2.465 مليار دينار كويتي

المستحق من البنوك بنحو 61.7 مليون دينار كويتي أو نحو 19.5% وصولاً إلى 377.4 مليون دينار كويتي (16.8% من إجمالي الموجودات)، مقارنة بنحو 315.7 مليون دينار كويتي (14.6% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2018، ولكنه انخفض بنحو 17.9 مليون دينار كويتي أو نحو 4.5% مقارنة بنحو 395.2 مليون دينار كويتي (20% من إجمالي الموجودات) في الفترة نفسها لعام 2018.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 82.5 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 4.4% لتصل إلى نحو 1.974 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.892 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2018. وحققت ارتفاعاً بنحو 261.1 مليون دينار كويتي، أي بنسبة نمو 15.2% عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية الربع الأول من العام الفائت. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 87.8% مقارنة بنحو 86.7%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن جميع مؤشرات ربحية البنك قد انخفضت مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2018، إذ انخفض مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 9.2% مقارنة بنحو 11.9%. وانخفض أيضاً، مؤشر العائد على معدل الموجودات البنك (ROA) إلى نحو 1.1% مقارنة مع نحو 1.6%. وانخفض العائد على معدل إرسال البنك (ROC) إلى نحو 24.2% مقارنة بنحو 29.8%. وكذلك انخفضت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 6.40 فلس مقارنة بنحو 7.93 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / الربحية (P/E) نحو 12.4 ضعف مقارنة مع نحو 7.3 ضعف، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع السعر السوقي للسهم وبنسبة 37.2% مقارنة بمستوى سعره في نهاية مارس 2018. مقابل انخفاض لربحية السهم الواحد (EPS) بنحو 19.3% عن مستواها في نهاية مارس 2018. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة التقرية (P/B) نحو 1.2 مرة مقارنة مع 0.9 مرة في الفترة نفسها من العام السابق.